الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Perspective)
16 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

# الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

## الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

### لمحة عامة

١ - تلبي الأمم المتحدة احتياجات الدول الأعضاء فيها وشعوبها في سياق الشواغل العالمية. وتكمن قوة المنظمة في صفتها العالمية وعدم تحيزها في تنفيذ ولايتها لتعزيز السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي على النحو المجمل في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وتضطلع الأمم المتحدة، من خلال جهازها الحكومي الدولي وأمانتها العامة، بطائفة واسعة من الأنشطة:

(أ) بتوفير ساحة فريدة للحوار، تساعد الأمم المتحدة على التعبير عن القيم المشتركة، وتعزيز التفاهم المشترك، وإعداد اتفاقات متعددة الأطراف بشأن القواعد والمعايير، وتشجيع التعاون العملي في طائفة واسعة من القضايا؛

(ب) بالاحتفاظ بقدرة مستقلة على جمع المعلومات وتحليلها، تشجع الأمم المتحدة وتعزز هذا الحوار والعمل التعاوني من خلال عدم تحيزها؛

(ج) عن طريق العمليات الدبلوماسية وأدوات من قبيل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، تيسر الأمم المتحدة عقد اتفاقات بين الأطراف وتعزز تسوية المنازعات والصراعات بالطرق السلمية؛

(د) تضطلع الأمم المتحدة، حيثما تكون هناك حاجة ويكون مطلوبا، بأنشطة تنفيذية لتقديم المشورة والمساعدة في النواحي الإنمائية والإنسانية والسياسية.

٣ - والخبرة التي اكتسبتها المنظمة على مدى السنوات الخمسين الماضية، وما لديها من مرافق معنية بالجوانب الموضوعية والتقنية وبتقديم الدعم، بالإضافة الى شبكتها الميدانية، يجعلها أداة لا غنى عنها

لمعالجة المشاكل وإمكانيات حدوث تغير مستمر في حالة عالم، وللقيام، لبلوغ هذا الهدف، بتحقيق الاتساق بين سياسات وأنشطة وكالاتها المتخصصة. وهذه الصفات تمكن الأمم المتحدة أيضا، من أن تكمل وتدعم وتستفيد من أنشطة شركائها الذين يتحملون مسؤوليات ذات صلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيون والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث في مجال السياسة العامة.

٤ - والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ ترمي الى تمكين المنظمة من تناول الاتجاهات والمشاكل العالمية الرئيسية التي يحتمل أن تستمر لمدة طويلة في الألف عام المقبلة. أما العولمة، والتجزؤ، وتحقيق الديمقراطية والتهميش، فسترتب جميعا آثارا عميقة، على حالة العالم وعلى دور المنظمة العالمية وتوقعاتها وأنشطتها على حد سواء. وهي توفر إطارا حافزا لبرنامج عمل الأمم المتحدة في الأجل المتوسط. ومع ذلك، فإنه في عصر يتسم بحدوث تغير لم يسبق له مثيل، يتعذر التنبؤ بدقة بما ستكون عليه السنوات القليلة المقبلة. ولذلك لا بد أن تكون للأمم المتحدة القدرة على التكيف بمرونة مع الطلبات التي تلقى على عاتقها في عالم سريع التغير.

٥ - ولمفهوم العولمة جوانب كثيرة. فهو لا يشمل عولمة التدفقات المالية والإنتاج والتجارة والمعلومات فحسب، بل أيضا المخاطر البيئية والأمراض والاتجار بالأسلحة والعقاقير غير المشروعة. وزيادة تحرير تدفقات السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا يحقق فوائد كبيرة للإنسانية. فقد أدت هذه التدفقات إلى توسيع نطاق الأسواق والارتفاع الشاهق للإنتاجية وإعادة تشكيل الاقتصادات وزيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان. ويسهم نقل الأفكار على الصعيد الدولي في تعزيز الحريات الفردية ويؤدي إلى تغيير شكل الساحات الثقافية والسياسية في كل أرجاء العالم. وهذه التطورات تكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للجمع بين شعوب العالم.

٦ - بيد أنه توجد أيضا جوانب سلبية لهذه الظواهر. فقد أدى رفع الحواجز التجارية إلى زيادة ضعف الاقتصادات الواهنة أمام الأحداث الخارجة عن إرادتها. أما المخاطر البيئية وتحركات السكان والأمراض فقد أصبحت جميعا مشاكل عبر وطنية. كما أصبحت الأسلحة والعقاقير غير المشروعة من بين أكبر مكونات التجارة العالمية وأكثرها دينامية.

٧ - وقد اتخذ كثير من الشواغل الوطنية السابقة طابعا عالميا مما جعلها تتجاوز، قدرة أي دولة وحيدة، بل حتى مجموعة من الدول، على معالجتها. وتسلم الدول بالحاجة إلى وجود منتديات عالمية وإقليمية للمناقشة، وصنع السياسة، ووضع المعايير واتخاذ إجراءات في طائفة واسعة من القضايا عبر الوطنية. والاتفاقات الدولية المعقودة مؤخرا بشأن التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والسكان، والهجرة، والتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة تعكس ذلك. وتتزايد استعانة الدول بالأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

٨ - وتؤدي عولمة وسائط الإعلام إلى زيادة تعرف جميع الشعوب على المشاكل ومجالات النجاح في الأنحاء الأخرى من العالم. وأدى هذا إلى زيادة التوقعات والمطالب من جميع الأطراف لاتخاذ إجراءات

فورية لحل المشاكل، وبخاصة ذات الطابع الإنساني. وفيما يتعلق بالفئات المحرومة في العالم، تزايد الوعي في البلدان المتقدمة بالحالة مما أدى الى إحياء الآمال وتوجيه النداءات في منتديات عالمية لتحقيق الأهداف والمعايير المتعلقة بزيادة الرخاء والأمن والحياة الصحية، وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

٩ - وهناك جوانب كثيرة للتجزؤ. فقد كان تسارع العولمة مصحوبا بقوى تميل نحو اللامركزية والخصخصة. والاتجاه ناحية الجماعات الصغيرة بحثا عن الحلول يمكن أن يعزز النمو الصحي للمجتمع المدني. وهو ما يتجلى في نمو جماعات المدنيين والمنظمات غير الحكومية العاملة في سبيل تحقيق المصالح المشتركة. وللتجزؤ جوانب إيجابية إلى حد أنه يمكن أن يدفع الناس في كل مكان إلى طلب المزيد من المساءلة والاشتراك في صنع القرارات التي تمس حياتهم.

١٠ - بيد أنه ترتبت على التجزؤ نتائج سلبية بصورة قوية. فاضمحلال السلطة نتيجة وجود قوى سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية تتجاوز على ما يبدو قدرة أي واحد على السيطرة عليها يمكن أن يؤدي إلى الإحساس باليأس. ويمكن أن تبرز حالات الجور، والحرمان الاقتصادي وإقصاء بعض الأفراد والجماعات اجتماعيا وسياسيا. وفي الحالات المتطرفة، تمثلت النتائج في التعصب، والانعزالية، والانفصالية، والكراهية الإثنية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية - وهي اتجاهات أصبحت أوسع انتشارا في السنوات الأخيرة. وقد شهد العالم حالات انهيار في الدولة والمجتمع تراوحت ما بين الاضطراب المدني إلى الإرهاب إلى الحرب الأهلية. وفي حالات قليلة، اختفت تماما سلطة الحكومة.

١١ - وأسفر التجزؤ عن حدوث عدد متزايد من النزاعات داخل الدول، أكثر مما حدث فيما بينها. وجرى التسليم بصورة متزايدة بأن حالات الانهيار التي من هذا القبيل، حتى لو حدثت داخل دولة واحدة، يمكن أن ترتب آثارا خطيرة على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي بأسره، ومن ثم تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكانت هناك في المقابل رغبة معززة من الدول الأعضاء لدعوة الأمم المتحدة الى التدخل في المنازعات التي تحدث داخل الدول. وفي السنوات المقبلة، سيؤثر التجزؤ بصورة مباشرة على مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

١٢ - أما الاتجاه العالمي نحو تحقيق الديمقراطية، وزيادة تمكين الأفراد والجماعات داخل المجتمع فإنه لم يكن سببا فحسب بل نتيجة أيضا لانتهاء الحرب الباردة. فقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من تحقيق الديمقراطية على الصعيد الوطني، حيث قام عدد متزايد من البلدان باعتماد نظم متعددة الأحزاب، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وبدء الانتقال نحو مجتمعات أكثر انفتاحا، وقائمة على المشاركة الى حد أبعد، وذلك في كثير من الأحيان عن طريق المساعدة الانتخابية المطلوبة من الأمم المتحدة. وتحقيق الديمقراطية يمكن أن يبطل أثر النتائج السلبية للتجزؤ بالسماح بتحقيق اللامركزية وإشراك الشعب في العمليات السياسية والاجتماعية، مما يعطي الأفراد قدرا أكبر من التحكم في حياتهم. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستفيد

من هذا الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية، وتمكين الأفراد واشتراكهم، وذلك كجزء من الجهود التي تبذلها لمنع الجوانب السلبية للتجزؤ ولزيادة ترابط المجتمعات.

١٣ - كما يتعين على الأمم المتحدة أن تشجع وضع ضمانات إجرائية، وإقامة مؤسسات للمسائلة والتمثيل، وغرس ثقافة الديمقراطية، التي بدونها يمكن أن يؤدي التغير السياسي والاجتماعي السريع الى تقويض ممارسات الوساطة التقليدية، ويفتح الطرق أمام الجريمة والفوضى ويرتب آثارا مؤدية الى زعزعة الاستقرار بصورة خطيرة في المجتمع وآثارا خطيرة على مستقبل الديمقراطية.

١٤ - وعلى الصعيد الدولي، تمثل الصفة العالمية للأمم المتحدة ميزة رئيسية. وفي خلال الفترة المشمولة بالخطة الحالية، أدت المشاركة العالمية والرفيعة المستوى في المؤتمرات الدولية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة الى دعم تحقيق الديمقراطية في المجتمع الدولي. وعن طريق هذه المؤتمرات، أبدت الدول الأعضاء رغبتها في الأخذ بنهج ديمقراطي عالمي في تحديد المواقف والسياسات المشتركة في طائفة واسعة من القضايا العالمية الرئيسية. وفي الفترة المقبلة، يجب أن تعزز الجمعية العامة هذه الرغبة للدول الأعضاء لمعالجة الشواغل العالمية الرئيسية على نحو صريح ومنصف.

١٥ - وفي حين تتسم العولمة والتجزؤ وتحقيق الديمقراطية بسمات إيجابية وسلبية على حد سواء، لا ينطوي التهميش إلا على بُعد سلبي. ولهذا السبب، سيتطلب التهميش أقصى قدر من اهتمام المنظمة في خلال الفترة المشمولة بالخطة.

١٦ - والتهميش هو أحد النتائج السلبية للعولمة والتجزؤ. إذ أن أي اقتصاد عالمي ذي قدرة تنافسية عالية يكون مفيدا للقوى ولكنه يمكن أن يكون ضارا بالآخرين الذين ليس بوسعهم المحافظة على مواضعهم أو جني فوائد الفرص الجديدة. وفيما يتعلق ببعض البلدان، وقطاعات المجتمع والأفراد، أدت العولمة الى مزيد من الضعف، وانعدام الأمن وعدم التيقن. وليست الآثار اقتصادية فحسب: فيمكن أيضا أن تتأثر أشكال التراث الثقافي تأثرا بالغا.

١٧ - وليست هناك آلية تلقائية للتصحيح الذاتي لإعطاء الأمل لمعظم الذين لم يشاركوا في فوائد التقدم، ولا سيما في البلدان النامية. وما لم تتخذ إجراءات علاجية، سيجري بصورة متزايدة تهميش الضعيف والزج به في حالة لا مهرب منها بسهولة.

١٨ - وليس للفرد المهمش رأي في مصيره. وقد تشهد الدولة المهمشة انهيار سلطتها السيادية لتجد نفسها أنها لم تعد عضوا كامل العضوية في المجتمع السياسي العالمي. وقد تجد المنطقة بأسرها أن تواجدها السياسي قد انكمش للغاية في الساحة الدولية. كما أن هناك "نزاعات يتيمة" مهمشة تُودي بأرواح عشرات الآلاف ولكن المجتمع الدولي يغفلها للعناية بالصراعات التي يبدو أنها تحظى بمزيد من الاهتمام السياسي أو بمزيد من عرض وسائط الإعلام.

١٩ - وأقل البلدان نموا معرضة لأكبر قدر من خطر التهميش في الاقتصاد العالمي. وهذا مسلم به في الأمم المتحدة منذ أمد طويل يعود الى عام ١٩٧١، عندما حدد المجتمع الدولي قائمة البلدان التي تستوجب إيلاء اهتمام خاص. وبالرغم من التقدم العالمي الذي لم يسبق له مثيل، وبالرغم من الجهود التي تبذلها تلك البلدان ذاتها وبالرغم من الدعم الكبير المقدم من المجتمع الدولي، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف أقل البلدان نموا آخذ في الازياد.

٢٠ - وعلى مـــدى العقدين الماضيين، أخذ الشق الأكبر من افريقيا يصبح مهمشا بصورة متزايدة. والى حد ما، يعزى هذا الى أن النمو الاقتصادي العالمي لم يسفر عن طلب متناسب على السلع الأساسية الأولية التي تعتمد افريقيا بشدة على تصديرها. وبالإضافة الى ذلك، فإن عددا كبيرا من العوامل الأخرى، ولا سيما التوسع الأخير في التجارة والتدفقات المالية من القطاع الخاص، تعني أن اقتصادات كثير من البلدان الافريقية قد أصابها الركود بل وتراجعت، مما يجعل من الصعب على تلك البلدان أن تجني بعض فوائد العولمة.

٢١ - وتجربة عدة بلدان في أفريقيا وغيرها، بما في ذلك تجربة الدول غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة أو الدول التي أصابها الجفاف تثبت كيف يمكن أن ينتشر التهميش في غياب التنمية. لذا فإن إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة هي كفالة ألا تمنع هذه العوائق تلك البلدان من المشاركة الكاملة في التنمية العالمية.

* * *

٢٢ - ولهذا فإن ظواهر العولمة، والتجزؤ، وتحقيق الديمقراطية والتهميش التي تحدد البيئة التي يجب أن تعمل فيها الأمم المتحدة هي ظواهر مترابطة بإحكام. ولا يمكن التنبؤ بالضبط بالنتائج الدقيقة التي ستتمخض عن تفاعل تلك القوى - وغيرها من القوى التي قد تنشأ في المستقبل - بيد أن الاتجاهات القائمة تعطي فكرة عنها. فهذه الاتجاهات تشير إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتصدي بطريقة متكاملة للتحديات الناشئة عن العولمة، وتخفيف الآثار السلبية للتجزؤ، ودعم تحقيق الديمقراطية وإبطال الآثار الناجمة عن قوى التهميش. وتحتل الأمم المتحدة، بفضل ما تتمتع به من ولاية شاملة لتعزيز السلام والتنمية، مكانة فريدة تسمح لها بمواجهة هذه التحديات على نحو شامل وفعال.

٢٣ - والأمم المتحدة لا نظير لها من ناحية عالمية أعضائها ومعالجتها المتكاملة للقضايا. ويتعين على الأمم المتحدة، كيما تعكس طابعها العالمي، أن توفر إطارا لمعالجة القضايا العالمية وأن تشجع الدول الأعضاء على المراعاة الكاملة للنتائج الدولية لأفعالها، ويتعين على الأمم المتحدة، كي تعكس ما تضطلع به من دور متعدد الاختصاصات، أن تكفل إدماج جميع أبعاد التقدم البشري في السياسات والتدابير الدولية.

٢٤ - وبتحقيق العولمة، يصبح لجميع البلدان حصة أكبر في أداء المجتمع الدولي لمهامه وفي القواعد والمؤسسات والتفاهمات الناظمة له. ولهذا فإن العولمة تفرض قيام المنظمة بدور معزز. وعلى الأمم المتحدة أن توفر إطار عمل للجمع بين البلدان وشعوبها كيما تستطيع صياغة توافق في الآراء بشأن القضايا العالمية وبشأن التدابير، الوطنية والعالمية، اللازمة لمعالجتها.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالخطة المتوسطة الأجل ستقوم الأمم المتحدة بتعزيز العمل في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية، وإدارة البيئة الدولية، وتدفقات المعلومات العالمية والتعاون مع الجهات الفاعلة العالمية الجديدة، وبخاصة لكفالة المراعاة التامة لشواغل البلدان النامية. وستقوم الأمم المتحدة بتوسيع دورها الرئيسي في جمع وتوفير بيانات التنمية العالمية ووضع معايير ونهج عالمية لقياس ما أحرز من تقدم في الأبعاد الإنسانية للتنمية التي كانت محور المؤتمرات العالمية الأخيرة.

٢٦ - ويقع بعض هذا النطاق المتنامي للقضايا العالمية ضمن اختصاص مؤسسات دولية أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونظرا لعدم إمكانية الفصل بين كثير من القضايا التي تحتاج إلى معالجة، يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للفترة المشمولة بالخطة هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وتلك الهيئات الأخرى، على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة العامة. وفي معظم هذه الحالات سيتعين على الأمم المتحدة أن تتعاون مع جهات فاعلة عالمية أخرى وأن تضع إطار عمل يسمح لجميع المعنيين بالمشاركة بصورة فردية وجماعية.

٢٧ - إن تحقيق نمو مستدام وتنمية مستدامة يجب أن يبقى هدفا عالميا رئيسيا. إذ لا تزال مشاكل من قبيل الافتقار إلى المياه المأمونة، وما يتعرض له التنوع الإحيائي من أخطار، وفقد الأوزون، والاحترار العالمي، وتدهور إنتاجية الأرض، والتصحر وانخفاض الأمن الغذائي، مستمرة. ورغم التركيز الجغرافي لهذه المشاكل في بعض الحالات، فإنها مشاكل عالمية وكثيرا ما تحتاج إلى عقد اتفاقات قائمة على التفاوض بشأن اقتسام الموارد الشحيحة أو الحيز البيئي. ويجب على المنظمة أن تُسهم في زيادة الوعي الدولي بالاتجاهات البيئية وما لها من عواقب سلبية. لأنه إذا انعدم الفهم الدولي، ازداد تفشي النزاعات البيئة. وللحيلولة دون ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تستفيد من اساس التنمية المستدامة الذي وضع في ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأن تعمل على التوصل إلى حلول جماعية من خلال الالتزامات الملزمة بشأن القضايا العالمية المتعلقة بالبيئة والموارد.

٢٨ - وسيتعين إيلاء اهتمام خاص للجوانب السلبية للعولمة، بما في ذلك المتاعب المالية والاقتصادية، وتدفقات اللاجئين، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والأخطار التي تهدد الصحة العالمية، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة، والجريمة عبر الحدود الوطنية وغسل الأموال. كما أن العمل على زيادة تطوير القانون الدولي ، بما في ذلك القانون التجاري الدولي وقانون البحار ووضع القواعد والمعايير سيشكل دعامة رئيسية للكثير من هذه الأنشطة.

٢٩ - وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة في النداءات المطالبة باتخاذ إجراء دولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وستواصل الأمم المتحدة وضع والمحافظة على معايير وقواعد دولية لمراقبة المخدرات، ولرصد وتعزيز وتنسيق الجهود الدولية لمراقبة المخدرات. وستشمل هذه الجهود إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الحكومات. ويجب على المنظمة أيضا أن تطور، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المعنية، مواجهتها للأمراض المستجدة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتفشي عالميا عن طريق سياسات ترمي إلى زيادة الوعي ومعالجة النتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشار المرض. وسيتم إدماج جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع برامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية، فضلا عن التعاون الإنمائي.

٣٠ - واستجابة لثورة المعلومات وما تكتسيه من أهمية متزايدة بالنسبة لأسس السلام والتنمية، أن تكون الأمم المتحدة شريكا نشطا مع قنوات وسائط الإعلام والاتصالات، لا بوصفها توعية لشعوب العالم فحسب بل أيضا بوصفها أداة للتأثير في عملية صنع القرار. وسيكون أحد التحديات التي ستواجه الأمم المتحدة هو الاستفادة من الاهتمام المكثف الذي توليه وسائط الإعلام لبعض الأزمات وأن تكفل أيضا عدم صرف الانتباه. والموارد والطاقات بعيدا عن مجالات لها نفس القدر من الحاجة ولكن وسائط الإعلام لم تسلط عليها الأضواء. أما التحدي الآخر فهو مواصلة توعية الرأي العام بعدم إمكانية الاستغناء عن التعاون والتضامن الدوليين. وسوف تحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى مواجهة حقيقة أن وسائط الإعلام تركز اهتمامها على نواحي الإخفاق والقصور ولا توفر تغطية كافية لما يتحقق من نجاحات وإنجازات.

٣١ - ويمكن للأقلمة (العمل الإقليمي) أن تكون بمثابة لبنة بناء للعولمة، ونقطة انطلاق لتعاون دولي أوسع. بيد أنه يستحسن معالجة بعض القضايا على الصعيد الإقليمي: إذ قد يكون النهج العالمي غير ضروري أو غير مناسب. وتضطلع الأمم المتحدة بجهودها الإقليمية عن طريق لجانها الإقليمية. وستعمل الأمم المتحدة، عند اللزوم، على جعل المنظور الإقليمي عاملا مؤثرا على المشاكل العالمية.

٣٢ - وينبغي على الأمم المتحدة أيضا أن توسع نطاق تعاونها مع المنظمات والترتيبات الإقليمية، كما هو منصوص على ذلك في الفصل الثامن من الميثاق. إذ أن تحديد الجهات الفاعلة الإقليمية وتوسيع مجالات التعاون هما من سمات تحقيق الديمقراطية على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون اللاعب الوحيد فيما يجري اليوم من طوارئ إنسانية معقدة وعمليات سلام متعددة الجوانب. ويلزم وضع تعريف أدق لدور كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صنع السلام وحفظه اللذين لم تعهد الاضطلاع بدور رئيسي فيهما. وإذا ما كفلت الأمم المتحدة تكامل الخصيصة الإقليمية ونهجها المتعددة الأطراف في جميع أبعاد العمل، فإنها لن تخدم أغراضا عملية بل ستخدم أيضا تحقيق الديمقراطية للنظام الدولي.

٣٣ - وكان الهدف الرئيسي دوما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الحيلولة دون الانتشار العالمي لأسلحة الدمار الشامل. وحتى مع انخفاض احتمال الإبادة النووية بانتهاء الحرب الباردة، فإن مجرد وجود هذه

الأسلحة لا يزال يشكل تهديدا محتملا للبشرية. لذلك يجب أن تكون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح مستدامة رغم تخفيف حدة التوترات الدولية.

٣٤ - وفي الطرف الآخر من مجال الأسلحة، أدت العولمة والتجزؤ إلى انتشار الأسلحة الصغيرة. فنقل الأسلحة الصغيرة أصبح ظاهرة لا تعرف أي حدود. ولذلك فهي تشكل سببا ونتيجة لانعدام الاستقرار والتجزؤ. وثمة حاجة إلى جهود أكبر من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها. فالألغام البرية التي تقتل أو تشوه اليوم ٠٠٠ ٢ شخص شهريا وتبلغ تكلفة إنتاج الواحد منها ٣ دولارات بينما تكلف إزالته ٠٠٠ ١ دولار، لا تشكل خطرا مباشرا على الأفراد فقط، بل تقف عائقا أمام الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل في البلدان المعنية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل تنسيق البرنامج العالمي الطويل الأجل لإزالة الألغام البرية وفرض حظر كامل على إنتاج الألغام البرية ومكوناتها والاتجار بها.

٣٥ - والعالم الذي يزداد فيه لتجزؤ وما ينتج عنه من عدم استقرار سياسي، سيشهد تزايدا مستمرا في أعداد اللاجئين والمشردين. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يؤدي التدهور البيئي والنمو السكاني إلى زيادة عدد وحجم حالات الطوارئ الإنسانية. وفي ظل هذه الظروف، سيزداد دور الأمم المتحدة في مجال توفير الإغاثة الإنسانية وتعبئتها كما سيحتاج إلى اقترانه على نحو أكثر فعالية بجهود بناء السلام وإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين العائدين والتأهب للكوارث. ويجب على الأمم المتحدة، كجزء من استجابتها الرامية إلى تخفيف حدة العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، أن تسعى إلى تعبئة الموارد بصورة أكثر فعالية، وتحسين التنسيق بين الوكالات الإنسانية والحصول على قبول ملزم بالقوانين الإنسانية الدولية وحماية العاملين في مجال الإغاثة.

٢٦ - وكان للمد الديمقراطي تأثير كبير على برنامج عمل المنظمة. وتشكل النداءات الموجهة إلى الأمم المتحدة من أجل دعم العملية تغييرا هائلا في التصورات عن دور المنظمة.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالخطة يجب أن يراعى عمل الأمم المتحدة في مجال تحقيق الديمقراطية المشاكل الناجمة عن العملية، فضلا عن إمكانياتها الإيجابية. وسيكون تدعيم الإدارة العامة وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني جانبين كبيرين من جوانب أنشطة المنظمة الرامية إلى التصدي للاتجاهات نحو التجزؤ.

٣٨ - وتستجيب الأمم المتحدة إلى نداءات الدول الأعضاء لطلب المساعدة في تحقيق الديمقراطية وفي تشجيع وتأمين المشاركة النشطة للمواطنين في العملية السياسية. وتجلت هذه الاستجابة إلى أبعد حد في مجال تلبية الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة انتخابية. وشمل عدد من ولايات حفظ السلام الأخيرة تقديم دعم في مجال الانتخابات وحماية حقوق الإنسان على حد سواء. وستواصل الدول الأعضاء التماس دعم الأمم المتحدة لصياغة دساتير، ووضع نظم مستقلة لإقامة العدل، وإنشاء قوات للشرطة تحترم سيادة القانون وإقامة مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٩ - وإضافة إلى ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في كل كبلد على حدة، يجب أن تشمل أعمالها في مجال تحقيق الديمقراطية اعتماد نهج استباقي ومتسق إلى حد أبعد إزاء الإساءات التي تتعرض إليها حقوق الإنسان وإزاء المعايير العالمية لحقوق الإنسان. ويجب على الأمم المتحدة أن تجاهد في سبيل التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان، وإدماجها في القوانين الوطنية ومن ثم تنفيذها. وإدماج حقوق المرأة في جميع إجراءات حقوق الإنسان، وترويج الحق في التنمية ووضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي إنشاء محكمة دولية دائمة تكون جاهزة للعمل بسرعة، عند اللزوم ويكون اختصاصها وصلاحيتها واضحين في تطبيق القوانين الدولية في مجال جرائم الحرب والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وينبغي أن يكون القيام بحملة إعلامية عالمية لنصرة حقوق الإنسان، جزءا من استراتيجية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

٤٠ - وتحقيق الديمقراطية بين الدول والنظام الدولي هو بُعد آخر من أبعاد العملية. ورغم أنه لا بد أن تنتظر الأمم المتحدة طلبات فرادى الدول الأعضاء لتقديم المساعدة من أجل تحقيق الديمقراطية الوطنية، فإنها تستطيع المبادرة، بل يجب عليها أن تبادر إلى تشجيع جميع الدول وجميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية لمد نطاق المبادئ والعمليات الديمقراطية ليشمل المعترك الدولي - وشتى أجهزة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية وليشمل الممارسة اليومية للسياسة الدولية وعملية صنع القرار. وفي الفترة المقبلة، سيؤدي ما يحرز من تقدم في هذا الاتجاه إلى تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها قوة تعمل على تحقيق الديمقراطية على الصعيد الدولي.

٤١ - وتتحمل الأمم المتحدة، مع منظمات دولية أخرى، مسؤولية أداء دور حافز في إبطال الآثار الناجمة عن قوى التهميش. ويجب عليها أن تؤدي الدور القيادي في تحليل الاحتياجات الخاصة لمعظم البلدان المهمشة، وإثارة اهتمام المجتمع الدولي، بشواغلها وتوفير إطار يمكّن من التصدي لقضايا التهميش على نطاق عالمي، ومن اتخاذ إجراءات من جانب الذين يوجدون في أفضل موقف للقيام بذلك.

٤٢ - وقد أدت مجموعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة دورا من ذلك القبيل فيما يتعلق بالقضايا المتعددة الجوانب والمترابطة المتصلة بالبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والجريمة، والنهوض بالمرأة، والمستوطنات البشرية، والتجارة والتنمية، والإدارة العامة. وتوضح برامج العمل التي تولدت عن هذه المؤتمرات دور الأمم المتحدة في صوغ توافق للآراء بشأن قضايا التهميش الجديدة أو المتنامية.

٤٣ - ويجب على الأمم المتحدة الآن أن تضمن التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها وسيتطلب ذلك توجيه أعمال الأمم المتحدة نفسها نحو الأهداف الجديدة ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق ذلك. وسيتعين على الأمم المتحدة أن ترصد التقدم المحرز، وأن تستفيد من الدروس المستخلصة وأن تسدي المشورة إلى المسؤولين عن التنفيذ.

٤٤ - وفي إطار هذه الجهود العامة، يجب أن تصبح تنمية افريقيا ذات أولوية أعلى من قبل. وستكون المنظمة في المستقبل المنظور الجهة الفاعلة المركزية في هذا الصدد، لا لمجرد دورها داخل المجتمع الدولي فحسب بل أيضا لأن للمشاكل الافريقية أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية تتطلب نهجا متكاملا لا يمكن أن توفره إلا الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن التقدم واضح في عدد من البلدان الافريقية، فإنه غير واضح المعالم في كثير من الحالات. وسيتعين بذل جهود هائلة للتأكد من أن الإنجازات الأخيرة ستستمر وستتكرر في أماكن أخرى. وسيستفاد من المبادرة الخاصة لافريقيا على نطاق المنظومة والبرامج ذات الصلة لتعزيز اتساق جهود المنظمة وأثرها في هذا الصدد.

٤٥ - وبالإضافة إلى مسألة البلدان المهمشة، يجب أن تتصدى الأمم المتحدة لتهميش المجموعات والأفراد داخل مجتمعاتهم. ومن بين هؤلاء، في بلدان كثيرة، الفتيات والنساء، وبعض المجموعات الإثنية والدينية، والسكان الأصليون، واللاجئون، والعمال المهاجرون، والمعوقون، والمسنون، وفي المناطق المنكوبة بالحروب، مجموعات مثل المحاربين السابقين، وضحايا الألغام واليتامى.

٤٦ - ويمكن أن يكون التهميش مصدرا رئيسيا للقلاقل الاجتماعية والسياسية. ويجب على الأمم المتحدة، لأداء دورها بأوسع معانيه، أن تدرس وتعزز الطرق التي يمكن بها معالجة مسألة تهميش الأفراد. وكانت الأمم المتحدة، على مدى تاريخها، عاملا حفازا رئيسيا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وللمجموعات الضعيفة والمهمشة. ويجب تعزيز هذه الأنشطة وفقا للحجم المتزايد للمشكلة. وتستطيع الأمم المتحدة، إلى حد ما، تقديم المساعدة بصورة مباشرة عن طريق إسداء المشورة وتقديم المساعدة. غير أن هناك دورا هاما يكمن في تحديد وتحليل المشاكل وشحذ الإرادة والقدرة على اتخاذ الاجراءات على الصعيدين الوطني والتعاوني فيما بين البلدان.

٤٧ - والفقر هو أهم عامل يؤدي إلى تهميش الأفراد داخل مجتمعاتهم. والتصدي للفقر هو بصفة رئيسية مسؤولية وطنية، ولكن المشكلة أصبحت عالمية في طبيعتها ويجب على الأمم المتحدة أن تتصدى لها من جميع جوانبها. وقد خصصت الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ ليكون السنة الدولية للقضاء على الفقر. وقد حققت بعض البلدان، حتى بإيرادات منخفضة تقدما في التخفيف من حدة الفقر. ورفاهة الإنسان ليست مسألة دخل فحسب، بل هي أيضا مسألة قدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والتعليم، والمساعدة الطبية، وغير ذلك من الخدمات العامة. وهناك مسألة رئيسية تتمثل في العدد غير المتكافئ من النساء بين أفقر الناس في العالم.

٤٨ - ويجب أن تضمن الأمم المتحدة إدماج النهوض بالمرأة كهدف أساسي في جميع جوانب عملها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها الشريكة مساندة البلدان النامية في جهودها المدعومة من الوكالات المانحة والرامية إلى بناء قدرة محلية، بما في ذلك آليات مؤسسية تراعي نوع الجنس، وإلى مكافحة الفقر والحرمان. وللأمم المتحدة وظيفة رئيسية، على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة العامة، وهو ضمان وحدة الغرض داخل منظومة الأمم المتحدة في تحقيق هذه الأهداف.

٤٩ - ويمكن أن يؤدي فشل التصدي للتهميش الى جهود من قبل المجموعات الساخطة لكي تتولى شؤونها بنفسها. ومع توفر الأسلحة عالميا، فإن الحلول العسكرية أصبحت معتمدة بصفة متزايدة. ولهذا السبب، يجب أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على منع تصعيد هذه الحالات إلى نزاعات مسلحة، وليست هذه مهمة بسيطة، بما أن الأطراف في نزاع ما تنفر في أغلب الأحيان من تدويل النزاع بعرضه على الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة بما فيه الكفاية لمنع نشوب حرب شاملة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تكون أكثر استعدادا لقبول مبدأ العمل الوقائي، فضلا عن قبول النتائج التي تتوصل إليها بعثات المساعي الحميدة المحايدة التي يمكن أن ترسل لدراسة الأزمات في مراحلها الأولى.

٥٠ - وينبغي ألا ترفض الأمم المتحدة قط طلبا موجها إليها لعرض مساعيها الحميدة حيث يمكن استخدام هذه المساعي على نحو فعال، غير أن هناك خطر بأن تسيئ المشاركة النشطة للأمم المتحدة في النزاعات غير اليانعة للوساطة أو التسوية إلى سمعة الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في صنع السلام. وحتى في تلك الحالات التي تعتبر مواتية، يتعين إضفاء الاعتدال على التوقعات العامة بقدر من الواقعية حول احتمالات نجاح جهود الوساطة وحفظ السلام.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالخطة، سيستمر تكليف الأمم المتحدة بعمليات متعددة الأبعاد تنطوي على إعادة الحكم الفعال وفقا لاتفاقات السلام أو عمليات السلام. وحتى العمليات القائمة على موافقة أطراف النزاع ربما ستستلزم القيام بمهمات عسيرة سياسيا وعسكريا نظرا للحالات المعقدة التي تنشر فيها هذه العمليات. ويجب أن تعزز الأمم المتحدة كلا من منهجياتها المتعلقة بصنع السلام وقدرة موظفيها ومقدرتهم. وهناك حاجة لمزيد من التدريب في العمل التحليلي ولتحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

٥٢ - وإذا أريد لعمليات حفظ السلام أن تكون فعالة في المستقبل، على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراء في عدد من المجالات الحاسمة. فعلى مجلس الأمن أن يضمن الواقعية والوضوح في الولايات التي يمنحها كما عليه أن يزودها بالموارد الكافية. وينبغي بذل جهود أكبر لضمان أن الوحدات العسكرية الوطنية مجهزة ومدربة على نحو كاف. ويجب دعم مفهوم وحدة القيادة والسيطرة دعما أشد. وينبغي أن يكون تحت تصرف مجلس الأمن شكل ما من القدرة على الرد السريع لمنع التأخيرات في الانتشار. ومن أجل الحيلولة دون وقوع هجمات على موظفي الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يقوض إرادة المجتمع الدولي للرد على الأزمات السياسية والإنسانية، ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية صياغة اتفاقية ملزمة تجعل الهجوم على موظفي الأمم المتحدة جريمة دولية.

٥٣ - وأثبتت تجربة الأمم المتحدة أن السلام المتفاوض عليه الذي لا يأخذ في الاعتبار أصول النزاع وحتميات التطور، أو لا يسعى إلى إعادة سلطة الدولة على أساس المشاركة الشعبية لا يمكن أن يستمر. ويجب أن تصحب جهود الأمم المتحدة المبذولة في عمليات صنع السلام وحفظ السلام جهود منتظمة لضمان

أن تستغل موارد منظومة الأمم المتحدة في برامج بناء السلام. ولا يمكن للسلام أن يكتسب معنى يتجاوز حالة اللانزاع إلا عن طريق التصدي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء النزاع.

٥٤ - ومن بين التحديات التي تواجهها المنظمة في جميع جوانب عملياتها في السنوات المقبلة أن تقوم بتحديد إمكانات توافق الآراء الحكومي الدولي والتوصل إليه بشأن المجالات والأنشطة التي يمكن لها، أو التي يطلب منها، أن تؤدي فيها دورا رئيسيا. وكجزء من هذه العملية، من الأهمية المتزايدة بمكان إشراك الهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة العالمية الجديدة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، في مداولات المجتمع الدولي لرسم السياسات وفي المبادرات التي تجدد فيها المعايير.

* * *

٥٥ - وعلى الرغم من أن المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد الحرب الباردة على وشك الانتهاء، لم يظهر بعد نظام دولي جديد. وإذ يسعى المجتمع العالمي إلى بناء هيكل متعدد الأطراف مكيف مع احتياجات القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة، وفقا لروح الميثاق، لأداء الدور الذي حدده لها مؤسسوها. وهذا يعني المحافظة على القيم الثابتة للمنظمة والاستفادة من تجاربها.

٥٦ - ولكن تحديات العولمة، والتجزؤ، وتحقيق الديمقراطية، والتهميش تدعو أيضا إلى إجراء تغيير في المنظمة إذا أريد لها أن تواصل، في القرن الجديد، تعزيز السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، للاستجابة على نحو فعال إلى حالات الطوارئ الإنسانية، وتشجيع احترام القانون الدولي وتطويره التدريجي. ويظل الشكل الذي حدده الميثاق للأمم المتحدة صالحا، ويفسح المجال لاتباع نهج خلاقة في عالم متغير باستمرار. وتوفر هياكل المنظمة أيضا أساسا متينا للتصدي للقضايا الجديدة التي تظهر في المستقبل. ويمكن فهم الاتجاهات الرئيسية الأربعة والمشاكل المستمرة المبينة في هذه اللمحة فهما حقيقيا في إطار الهياكل المتاحة الآن. وفي الوقت نفسه، فإن الطلبات والتجارب المتطورة المستخدمة في التصدي لهذه القضايا ستتطلب استعدادا مستمرا لإصلاح البناء الهيكلي للمنظمة بحسب الاقتضاء.

٥٧ - وقبل نهاية فترة التخطيط هذه، ستدخل الأمم المتحدة عالم القرن الحادي والعشرين. وستكون الطلبات الموجهة إلى المنظمة في الألفية القادمة أكبر من حيث العدد والتعقيد. وستشكل طبقا لذلك تحديا موسعا لكل من الأمانة العامة والدول الأعضاء. وإن برامج الخطة المتوسطة الأجل (انظر المرفق) كما يرد وصفها في الفروع التالية هي الرد المقترح للأمانة العامة على التحديات المذكورة أعلاه، تمشيا مع ولايات الدول الأعضاء.

٥٨ - غير أن الجهود المبذولة لضمان أن تكون منظمة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين مجهزة لمواجهة هذه التحديات تمثل مسؤولية مشتركة. وستتطلب المحافظة على خدمة مدنية دولية مستقلة قوية

بأعلى درجات الكفاءة. وسيعتمد ذلك في المقام الأول على الدعم السياسي والمالي الذي يمكن التنبؤ به والمضمون الذي تقدمه الدول الأعضاء. ولن يكون لحالات عدم اليقين بشأن أي من هذين المجالين آثارا ضارة على الأنشطة المبينة في هذه الخطة فحسب بل ستحول أيضا دون القيام بالعملية المتواصلة المتعلقة بالإصلاح وإعادة تشكيل الهياكل التي يجب أن تقوم بها أي منظمة لكي تكون فعالة في عالم متغير باستمرار. واذا أيدت الدول الأعضاء الخطة، فإنها ستبين للعالم أنها مستعدة للتصدي مع بعضها، من خلال منظمتها، الأمم المتحدة، لتحديات اليوم والغد.

## المرفـق

## فصول الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١*

| رقم البرنامج | العنـوان |
|---|---|
| البرنامج ١ | الشؤون السياسية |
| البرنامج ٢ | عمليات حفظ السلام |
| البرنامج ٣ | شؤون الفضاء الخارجي |
| البرنامج ٤ | الشؤون القانونية |
| البرنامج ٥ | تنسيق السياسات والتنمية المستدامة |
| البرنامج ٦ | افريقيا: خطة جديدة للتنمية |
| البرنامج ٧ | المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات |
| البرنامج ٨ | خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية |
| البرنامج ٩ | التجارة والتنمية |
| البرنامج ١٠ | البيئـة |
| البرنامج ١١ | المستوطنات البشرية |
| البرنامج ١٢ | منع الجريمة والعدالة الجنائية |
| البرنامج ١٣ | المراقبة الدولية للمخدرات |
| البرنامج ١٤ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا |
| البرنامج ١٥ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ |
| البرنامج ١٦ | التنمية الاقتصادية في أوروبا |
| البرنامج ١٧ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| البرنامج ١٨ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا |
| البرنامج ١٩ | حقوق الإنسـان |
| البرنامج ٢٠ | الشؤون الإنسانية |
| البرنامج ٢١ | حماية ومساعدة اللاجئين |
| البرنامج ٢٢ | اللاجئون الفلسطينيون |
| البرنامج ٢٣ | الإعـلام |
| البرنامج ٢٤ | الإدارة |
| البرنامج ٢٥ | المراقبة الداخلية |

* ستقدم برامج الخطة المتوسطة الأجل بالرموز (Progs. 1-25) A/51/6.